المؤسسة العسكرية ودورها السياسي في باكستان (1958 – 1971م)

الباحث الأول:
م.م. حنان محمود عبد الرحيم
جامعة سامراء
كلية التربية

الباحث الثاني:
أ.د. فراس صالح خضر
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

تعد باكستان من الدول المهمة في قارة اسيا، التي ظهرت الى حيز الوجود عام 1947، بعد اتفاق الاحزاب السياسية المؤثرة في الهند على قيام دولة الباكستان.

ومثل قيام دولة باكستان بداية حقبة جديدة، اذ سرعان ما اندلع النزاع بينها والهند؛ بسبب التركة الثقيلة التي رافقت قيام الدولتين، والذي ترك اثارا واضحة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في باكستان، وكان من ابرزها: الصراع بين البيروقراطية المدنية والعسكرية، منذ عام 1958 عندما قاد الجنرال محمد ايوب خان اول انقلاب عسكري ناجح على الحكم المدني، إذ عاشت الباكستان تحت تأثير حكم العسكر.

وأصبح تعاقب الانظمة المدنية والعسكرية في باكستان واضحا، وبقيت علاقة المؤسسات المدنية بالمؤسسة العسكرية في صلب الصراع على السلطة الذي انمازت به الحياة السياسية في باكستان منذ عام 1958.

ويهدف البحث الى دراسة دور المؤسسة العسكرية الباكستانية في الحياة السياسية، ولاسيما أن باكستان دولة استحوذ عليها هاجس الخوف على امنها، وهو ما هيأ للعسكر دورا مركزيا في ادارة الدولة.

الكلمات المفتاحية : باكستان، المؤسسة العسكرية، انقلاب عسكري، نظام عسكري، دور سياسي.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 37, Aug 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The military institution and its political role in Pakistan (1958 – 1971)

Dr. Hanan Mahamod Abdul Rahim
Tikrit University-College of Humanities
Prof.Dr. Firas Saleh Khudhur
Samarra University-College of Education

Abstract:

Pakistan has gained great importance, as it is considered one of the active countries in the Indian subcontinent, which came into existence in 1947, after the influential political parties in the Indian subcontinent agreed to establish the state of Pakistan with the state of India, after a long struggle with British colonialism.

The establishment of the state of Pakistan signaled the beginning of a new era, as conflict quickly erupted between it and India due to the heavy legacy that accompanied the establishment of the two states, which left clear effects on the political, economic and social life in Pakistan, the most prominent of which was the conflict between the civil and military bureaucracy, since 1958 when General Muhammad Ayub Khan was the first successful military coup against civilian rule, as Pakistan lived under the influence of military rule.

The succession of civilian and military regimes in Pakistan has become clear, and the relationship of civilian institutions with the military remains at the heart of the struggle for power that has characterized political life in Pakistan since 1958.

The research aims to study the role of the Pakistani military institution in political life, especially since Pakistan is a country obsessed with fear for its security, which has created a central role for the military in state administration.

Keywords: Pakistan - military institution - military coup - military regime - political role.

المقدمة:

حظيت باكستان باهتمام الباحثين والدارسين منذ استقلالها في عام 1947، ولذلك كتبت عنها الكثير من الدراسات والبحوث، التي تناولت جوانب مختلفة من تاريخ باكستان المعاصر، انطلاقا من اهميتها، اذ تعد باكستان من الدول الفاعلة والمؤثرة في شبه القارة الهندية من حيث موقعها الجغرافي، فضلا عن كونها دولة ذات ثقل سياسي، وقوة عسكرية لها دور في توازن القوى في منطقة الشرق الاوسط.

وشهد التاريخ السياسي لباكستان، منذ حصولها على الاستقلال في عام 1947، العديد من الانقلابات العسكرية، إذ رزحت البلاد بسبب تلك الانقلابات تحت حكم المؤسسة العسكرية، لأسباب ودوافع مختلفة ، ربما من اهمها ضعف مؤسسات الدولة المدنية، وعدم قدرتها واخفاقها في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، مما مكن العسكر من السيطرة على مقاليد الحكم في باكستان، اذ عد العسكر انفسهم الحراس الامناء للدولة ضد اي تهديد وجودي لدولة الباكستان.

وسلط البحث الضوء على دور المؤسسة العسكرية الباكستانية في الحياة السياسية، اذ تمتعت المؤسسة العسكرية في باكستان بالقوة ، منذ نشوئها في عام 1947، فالأساس الذي قامت عليه الدولة، ادى الى هيمنة العسكر على مؤسسات الدولة الأخرى؛ بسبب طبيعة الدور الذي اضطلعت به، اذ عدت القوات المسلحة الباكستانية اول مؤسسة مارست دورها في اقامة اسس واركان الدولة الباكستانية، لذا اصبح امتلاك ادوات السلطة من لدن العسكر هدفا لتلك المؤسسة، وغدت واجبات العسكر ذريعة لاكتساب المزيد من السلطة السياسية، مما اتاح لها المجال واسعا في الانخراط في الحياة السياسية، وشكل انقلاب عام 1958، ابرز الاحداث التي اشرت بداية هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في باكستان، والتي دامت حتى عام 1971، وهي المدة التي تناولها البحث بالدراسة.

وتأتي اهمية البحث، من كونه تناول طبيعة الدور الذي ادته المؤسسة العسكرية الباكستانية في النظام السياسي، وهو ما شكل محاولة جادة لتوضيح دور العسكر في الحياة السياسية الباكستانية، ولاسيما أن المكتبة العراقية والعربية بحاجة الى مثل هكذا دراسات؛ نظرا لقلتها.

اما الاشكالية التي قام عليها البحث، محاولا ايجاد الحل لها، فبطرح السؤال الاتي، وهو: هل كان للمؤسسة العسكرية دور في الحياة السياسية في باكستان؟

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تتناسب مع اشكالية البحث، في محاولة للإجابة عن السؤال الرئيس للمشكلة البحثية، اذ تناول المبحث الاول: (الجذور التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية الباكستانية)، ودرس المبحث الثاني: (اسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في باكستان)، اما المبحث الثالث فجاء بعنوان: (الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الباكستانية ونتائجه 1958 – 1971).

المبحث الاول : الجذور التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية الباكستانية

بعد استقلال باكستان عام 1947 ، ظهرت الحاجة الملحة لتنظم جيشها؛ لكي يتلاءم مع الاخطار التي باتت تهدد مصيرها من مشاكل حدودية مع الهند وأفغانستان، الامر الذي دعاها الى تكوين جيش يمكن الاعتماد عليه لمواجهة التحديات المحدقة به(محمد ومهدي، 2019، ص70)، فكان من الضروري تقسيم الجيش ما بين الدولتين، وتبنت العصبة الاسلامية فكرة تقسيم القوات المسلحة الهندية، ولكن الحكومة البريطانية لم ترحب بذلك، اذ ادعت بأن وجود جيشين سيضعف كفاءتهما، ويقلل من فاعليتهما، إلا أن العصبة الاسلامية كانت حاسمة في مطالبتها بذلك؛ بسبب قناعتها بأن الدولة الجديدة (باكستان) ستكون عرضة لأخطار كبيرة إن لم تمتلك جيشها الخاص بها (Riley, 1978, p.38).

وكان رئيس اركان الجيش الباكستاني محمد ايوب خان، قد رفض (صافي، 2015),العرض الذي قدم من احد كبار ضباط الجيش الهندي وهو الجنرال كريابا (Kryaba) بإبقاء الجيش موحدا لكلا الدولتين وعدم تقسيمه، إلا أن محمد ايوب خان رفض واوضح أن وجود جيش واحد يقوم بحماية بلدين مستقلين امر غير منطقي، ولا يمكن العمل به اطلاقا؛ لأن الجيش يجب أن يكون قريبا من ارادة واهداف اهل البلد وليس غريبا عنهم (صافي، 2015، ص24).

وكانت عملية تقسيم الجيش مسألة صعبة، ولاسيما لباكستان؛ لأنها كانت تمثل الحلقة الاضعف، مقارنة مع الهند التي تمتلك امكانيات اقوى، إذ كانت نسبة الباكستانيين في الجيش الهندي البريطاني قبل التقسيم تشكل (36%) وكان عدد العسكريين (150) ألف فرد و(2500) ضابط مسلم الذين التحقوا بالقوات المسلحة الباكستانية (كوردونير، 2001، ص23), وعندما تم انشاء مجلس اعلى اخذ على عاتقه مهمة تقسيم الجيش عام 1947، وكان من يمثل باكستان ثلاثة اعضاء هم: الجنرالات (رضا خان، واكبر خان، ولطيف شريف) (محمد ومهدي، 2019، ص75), وكان الجيش الباكستاني

في بداية تشكيله يفتقد الى الخبرة، والكفاءة، والتدريب، ولا يمتلك المعدات الكافية، واعتمدت تلك المجموعة على الدعم البريطاني في السنوات الخمس الاولى من عمرها، حتى العمليات العسكرية التي جرت في كشمير عام 1947، قد تمت تحت اشراف المارشال البريطاني كلود اوكنلك (Claude Auchinleck)، الذي ظل يشغل منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة الهندية والباكستانية حتى يوم 30 تشرين الاول 1948(محمد ومهدي، 2019، ص80), اما الاسطول البحري الهندي فبعد التقسيم اخذت باكستان جزءا صغيرا منه لا يتجاوز ثمان قطع حربية متوسطة وثمان صغرى، وكانت هذه الاعداد غير كافية للدفاع عن شواطئ باكستان، فضلا عن ذلك فإن عددا غير قليل من بحارة الاسطول الهندي المسلمين، ولاسيما اصحاب الرتب العليا اختاروا البقاء في الهند، الامر الذي ادى الى قلة نسبة الضباط في الاسطول الباكستاني والبحارة من الجنود العاديين (فروخ، 1951، ص50).

وتم تأسيس اول أكاديمية عسكرية لباكستان عام 1947، بالقرب من قرية كاكول (Kakul village)، شمال غرب البلاد، على غرار الاكاديمية العسكرية الهندية، واستقبلت الاكاديمية عددا من الطلبة من اول انشائها وتخرجوا منها عام 1950(كوردونير، 2001، ص15)، وبما أن الجيش مؤسسة وطنية بأهدافها ومبادئها، ومهمته الاساسية الدفاع عن الوطن بالدرجة الاولى، وصون الحريات العامة، وحماية الدستور، وتعزيز الوحدة الوطنية، ودعم الاستقرار الداخلي(علي، 1995، ص14), وبما أن باكستان دولة قد تم انشاؤها من العدم كانت المؤسسة العسكرية هي اول ما تم انشاؤه ، وكانت لها مهام جسمية فقد تم تكليفها خلال العام الاول من انشائها بإغاثة اللاجئين والتدخل في اقليم كشمير، وبما أن القوات المسلحة ارث مباشر من امبراطورية الهند البريطانية فقد انشغلت بعدة جبهات وفقدت حسها الاحترافي الفوري؛ لأنها ارادت امتلاك ادوات السلطة ووضعته هدفا لها في حين اصبح اداؤها لوظيفتها العسكرية متناقضا ومجرد ذريعة؛ لاكتساب المزيد من السلطة السياسية (محمد ومهدي، 2019، ص76)، وقد سعى القادة الباكستانيون الى تطوير القدرات العسكرية وتنمية المؤسسة العسكرية؛ كونها الدرع الواقي للبلاد من اي تهديد خارجي، وسعت للحصول على مساعدات عسكرية ومشتريات من الاسلحة للقوات المسلحة على الرغم من الامكانات الضعيفة للاقتصاد الباكستاني والمؤسسة العسكرية ولكن بعد الحرب الهندية الباكستانية عام 1948، اضطرت باكستان الى زيادة التخصيصات لوزارة الدفاع على حساب ميزانية الدولة (محمد ومهدي، 2019، ص77)؛ لأنها اثبتت عدم قدرتها على مواجهة الهند بعد حرب عام 1948 وادركت أن قواتها العسكرية كانت بحاجة الى التنظيم والتجهيز، وذلك ما اكده ايوب خان عندما تولى رئاسة اركان الجيش الباكستاني، اذ حذر من أن ضعف المؤسسة العسكرية قد يجعلها غير قادرة على الوقوف بوجه التهديدات الهندية، وعلى الرغم من تجهيز الجيش بالأسلحة، إلا أنها لم تكن كافية للجيش (محمد

ومهدي، 2019، ص78) ,فقد اصبح هذا المحيط تحيطه ذكريات التقسيم والتجزئة، ومن ثم اصبح الانفاق العسكري على وجه السرعة اهم بند من بنود الانفاق العام، اذ شكل خلال المدة (1947–1959)اكثر من (50%) من الانفاق العام سنويا، وتصاعد الى أن وصل الى قرابة (73%) في المدة 1950–1951 وبلغ نسبة (64%) خلال المدة (1955–1956) (كوردونير، 2001، ص22), واشارت تلك الارقام الى مدى اهتمام الحكومة الباكستانية بالمؤسسة العسكرية، على الرغم من الضعف العام في عموم قطاعاتها.

وبعد تولي لياقات علي خان السلطة (1949–1951) (ولد في عام 1891 في مدينة كارنال الواقعة في شرق البنجاب، تلقى تعليمه في جامعة كليكرة في الهند، ثم اكمل دراسته العليا في جامعة اكسفورد، وتخرج منها في عام 1921، انخرط في العمل السياسي، وقام بدور بارز في البرلمان الهندي، اذ انتخب نائبا فيه وممثلا عن دلهي، وبعد استقلال باكستان اصبح اول رئيس للوزراء. ينظر: Britannica, 1978,P.327)، فضلا عن منصب وزير الدفاع، وسعى الى التعاون مع القادة العسكريين الباكستانيين؛ لأجل تحقيق اصلاحات في المؤسسة العسكرية، وزار الولايات المتحدة الامريكية في حزيران 1949؛ لطلب المساعدة وتجهيز الجيش الباكستاني بالمعدات والأسلحة، فضلا عن تدريب الجيش الباكستاني؛ لإدراكه أن بلاده لابد أن تعتمد على "**صديق قوي وموثوق به**"؛ لتطوير وتحديث القوات العسكرية بكل اصنافها البرية والجوية والبحرية (محمد ومهدي، 2019، ص79).

وارادت باكستان انتهاج سياسة الانفتاح على دول الغرب ولاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية بالانضمام الى الاحلاف والتكتلات الدولية؛ للحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية فبدأت خطوتها الاولى بعقد حلف عسكري واقتصادي مع تركيا في نيسان 1952، في كراجي (F.R.U.S.,No.863)، وقد حاولت تركيا توسيع هذا الحلف باقناع أفغانستان للانضمام اليه على اساس أن البرتوكول العسكري الملحق بالحلف بمثابة حصن منيع ضد أي هجوم سوفيتي محتمل في المنطقة (د.ك.و.، 1954، ص78)، إلا أن باكستان قد ضمنت حصولها على المساعدات من تركيا، وفي وقت لاحق وقعت باكستان اتفاقية للدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الامريكية في عام 1954، بموجبها سيتم تزويد باكستان بالمعدات العسكرية وتدريب قواتها (عضيبة، 2006، ص42), وكانت الولايات المتحدة الامريكية تأمل من هذه الاتفاقيات والمساعدات التي تقدمها الى باكستان أن تجعل منها خط الدفاع الاول في الشرق الاوسط بوجه الخطر الشيوعي على الرغم من اعتراض كل من الهند وافغانستان، التي اصبحت هذه المساعدات العسكرية تشكل مصدر قلق لهما

(F.R.U.S.,No.848), وبررت الادارة الامريكية أن تلك المساعدات العسكرية؛ لصد اي عدوان خارجي متوقع، وليس لتقويتها عسكريا ضد الهند وافغانستان كما تدعيان (الهند، 1957، ص56)، لكن في حقيقة الامر تبين أن واشنطن كانت تنوي إقامة قواعد عسكرية لها في باكستان، الامر الذي ادى الى اعتراض عدد من الدول المجاورة لها (د.ك.و.، 1954، ص75–76)، وأقدمت واشنطن الى تقديم مساعدات مالية في تشرين الاول 1954، وصلت الى (30) مليون دولار؛ لتعزيز قدراتها العسكرية (F.R.U.S.,No.116)، وانضمت في عام 1955 الى حلف بغداد (مصطفى، 1995، ص115–131), وفي تلك المدة قامت باكستان بإيفاد الضباط الباكستانيين الى الولايات المتحدة الامريكية؛ لتلقي التدريب بدلا عن بريطانيا(كوردونير، 2001، ص22).

المبحث الثاني : اسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الباكستانية

إتسمت العلاقات المدنية العسكرية، منذ قيام دولة باكستان في عام 1947، بالصراعات، اذ حكمت باكستان ومنذ نشأتها من لدن المدنيين، وتولى مؤسس الدولة محمد علي جناح الحكم حتى وفاته في عام 1948، وتعاقب على حكم الباكستان من بعده عدد من الرؤساء المدنيين، الى أن قام الجنرال ايوب خان (ولد في عام 1902، في قرية ريحانة، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة هاريبور في هزار في الهند، والتحق بجامعة عليكرة عام 1922، إلا أنه لم يكمل دراسته فيها، التحق بالجيش الهندي – البريطاني عام 1928 برتبة ضابط، وشارك في الحرب العالمية الثانية ضمن القوات البريطانية برتبة نقيب، وفي عام 1951 أصبح رئيس اركان الجيش الباكستاني ثم وزيرا للدفاع عام 1954، وفي 27 تشرين الأول 1958 قام بانقلاب عسكري واطاح بحكومة اسكندر ميرزا، اصدر دستور عام 1962 الذي حصر السلطات جميعا بيده، فاز بانتخابات عام 1965 الأمر الذي أدى إلى حصول موجة من الاضطرابات مما دعاه إلى تقديم الاستقالة عام 1969. (ينظر: صافي, 2015) وبأول انقلاب عسكري تمكن من الإطاحة بالحكم المدني القائم، وتولى حكم باكستان في عام 1958 (مرسي، 2017، ص2).

وقد عانت باكستان منذ استقلالها في 15 اب 1947 ، جملة من المشكلات التي فرضت عليها انتهاج سياسة تتلاءم مع ظروفها الاقليمية والدولية ولاسيما الحرب الهندية الباكستانية عام 1947 (الحديثي، 1998، ص55), ولا ننسى الدور الذي أدته الهند لأجل احتلال المكان الذي تركته الهند البريطانية في الشرق الاوسط وممارستها الضغط المستمر؛ لتحجيم دور باكستان وعزلها عن الدول العربية والاسلامية(حسن، 2015، ص145), فضلا عن ذلك شهدت باكستان مرحلة صراعات

سياسية وحزبية، ادت في نهاية الامر الى تسلم اسكندر ميرزا (1955–1958) (salem, 1997)، منصب الحاكم العام، والذي تم في عهده اقرار دستور للبلاد في اذار 1956(علاوي، 2012، ص 55–56), وبموجبه اصبح اول رئيس لجمهورية باكستان، إلا أن الدستور لم يتخذ الخطوات الكافية لمراقبة السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية، وأبرزها سلطة تعطيل الدستور (الخزرجي، 2005، ص113)، وشهدت باكستان في تلك المدة مرحلة من الصراعات السياسية بين الاحزاب والسياسيين، الامر الذي ادى الى حصول ازمة داخلية على مستوى البلاد، فما كان من ايوب خان الذي كان يشغل منصب القائد العام للجيش الباكستاني، والذي كان يعتقد أن المؤسسة العسكرية هي السلاح الوحيد لمنع انهيار البلاد وتقسيمها (نادر، 2022، ص36)، فبدأ بتنظيم الجيش واعداده بشكل عصري، وعمل على تقريب الضباط والقادة الى جانبه، فأصبح الجيش في عهده قوة لا يستهان بها من حيث العدة والعدد، والقدرة والتدريب(جوهر وابو الليل، 1965، ص65–67) .

وكان من اولى الاعمال التي قام بها هو تشكيل (مجلس التخطيط) في المدة 1954–1957، وتم اختيار الجنرال يحيى خان (نادر،2016)، لرئاسة ذلك المجلس برتبة نائب رئيس الاركان العامة (نادر، 2022، ص36)، وكتب الاخير في مذكراته قائلا: " **انا عملت العمل الاول كقائد عام واسست مجلس التخطيط وعينت نائب رئيس الاركان العامة كأول رئيس لهذا المجلس** " وكانت مهمة ذلك المجلس هي (جوهر، 1985، ص259) :

1– وضع الخطط والمشاريع الاستراتيجية لتطوير الجيش والمؤسسة العسكرية .
2– تنظيم الجيش وتجهيزه وتدريبه على وفق احدث الاساليب.
3– دراسة المشاريع بتطوير الجيش ورفع تقارير مقترحة من النائب العام الجنرال يحيى خان وتقديمها الى ايوب خان؛ لمعرفة مدى صلاحيتها في إعادة وتنظيم الجيش.

وكان هدف هذا المجلس هو تعزيز مكانة الجندي، إذ عد ايوب خان بأن السلاح الاساس الذي تقاتل به باكستان هو "الانسان ذاته" (جوهر، 1985، ص148) , كذلك عمل المجلس على زيادة كفاءة الجيش، وتأمين الظروف المناسبة للجندي؛ ليستطيع القيام بواجباته العسكرية (جوهر، 1985، ص149)، وعمل أيضا على تأمين حق التعليم لأبناء الجنود، والحصول على التأمين الصحي، والطعام والملبس ايضا؛ لأن المجلس رأى أن تهيئة الظروف الملائمة للجيش سترفع من رغبته في العمل والدفاع عن البلاد (بتيالوئ، 2013، ص206)، وبسبب الاوضاع السياسية غير المستقرة التي كانت سائدة خلال عهد الرئيس اسكندر ميرزا من الناحية السياسية والاقتصادية، اتجهت الانظار الى المؤسسة العسكرية لإحداث تغيير جذري للوضع المتدهور، فبدأت المؤسسة

العسكرية بقيادة ايوب خان وبدعم من الضباط وكبار القادة الى جانبه اجبر اسكندر ميرزا على تطبيق الاحكام العرفية بقيادته هو شخصيا، فبدأ الناس يلقون اللوم على المؤسسة العسكرية وقادتها بتدهور الاوضاع وفرض الاحكام العرفية وكان ايوب خان يرد على هذه الاتهامات بكونه ليس مسؤولا عن الفساد الحاصل (خان، 1968، ص77)، فضلا عن أنه عمل على ابعاد كل القادة العسكريين عن السياسة، إذ لم يكن يسمح لكبار ضباط الجيش بمناقشة وتداول الآراء فيما بينهم حول القضايا السياسية في البلاد على الرغم من علمهم الكافي بما يجري(صافي، 2015، ص51)، وجاء فرض الاحكام العرفية بعد أن رأى ضباط الجيش عجز النظام البرلماني الذي سيؤدي الى انهيار الجيش ايضا، وبما أن الاخير " **منظمة مدربة على الطاعة والانضباط وهو وحدة القادر على الثبات في وجه المحنة** "(خان، 1968، ص102), لذا فإن ايوب خان قد وجه انذارا الى اسكندر ميرزا (اول رئيس جمهورية لباكستان، ولد في مرشد اباد التابعة للهند في عام 1899، والتحق بالجيش الهندي البريطاني لمدة قصيرة، ومن ثم انضم الى دائرة السياسة الهندية فأصبح وزير الدفاع في الهند عام 1947 لمدة قصيرة، وبعد الاستقلال انتقل الى باكستان واشرف على قمع التمردات في منطقة بلوشستان عام 1948، ثم عين حاكما لمقاطعة البنغال عام 1952، وأشرف على قرار دمج المقاطعات عام 1954، وأصدر اول دستور عام 1956، توفي في تشرين الثاني 1969. ينظر :Salem, 1997) اجبره على استدعاء الجيش لتغيير الاوضاع الراهنة جذريا، وهدده بأنه سينفذ انقلابا بمفرده إذا لزم الامر(د.ك.و.، 1958، ص302).

وتوجه عدد من الضباط قبل الانقلاب العسكري في باكستان الى كراجي لتهدئة الأوضاع، واجتمع ايوب خان بإسكندر ميرزا في الخامس من تشرين الاول 1958 بعدما تم تهيئة الظروف من نائب رئيس الاركان يحيى خان للاجتماع ، وكان ايوب خان شديد الدهاء فقد اراد أن يتحمل إسكندر ميرزا تبعات الانقلاب وأن يعلن بنفسه تطبيق الاحكام العرفية وإلغاء دستور عام 1956 واعطاء الصلاحيات كافة لأيوب خان للقيام بالانقلاب العسكري، وعلى الرغم من تردد اسكندر ميرزا إلا أنه وتحت ضغط الجيش وافق بعد يومين او ثلاثة من الاجتماع (جوهر،1985، ص126–127)، ومن ذلك التاريخ بدأ الدور الفعلي للمؤسسة العسكرية الباكستانية في الحياة السياسية لباكستان .

ونص مرسوم الاحكام العرفية على تأسيس محاكم عسكرية لمحاكمة كل من يخالف هذا المرسوم وتشديد العقوبات على جرائم الخطف وغيرها من الجرائم في محاولة من إسكندر ميرزا التخلص من ايوب خان واتباعه ولن يتم ذلك إلا بالإطاحة بمن يعاونه، لذا اصدر قائمة لاعتقال عدد من قادة الجيش كان يحيى خان على رأسها والجنرال شير بهادر والجنرال حميد؛ لأن ايوب خان يعتمد

في تحريك الجيش على هؤلاء الثلاثة، فاتصل بعميد الجو الباكستاني مقبول الرب لإلقاء القبض عليهم، إلا أن مقبول الرب طلب من ميرزا أن يصدر امر إلقاء القبض عليهم خطيا؛ محاولة منه لكسب الوقت؛ لأن القبض على هؤلاء الثلاثة سيجعله في تحد مباشر مع الجيش وسيقضي عليه مباشرة(نادر، 2022، ص43–44)، عندها ادرك ايوب خان اهمية أن يبقي الجنرالات الثلاثة بعيدا عن السياسة؛ ليكسب دعمهم العسكري دوما، لذا قام بترقيتهم في القيادات العسكرية، واعطى ليحيى خان منصب رئيس هيئة الاركان العامة (Swami, 2007, p.64).

ودلت الاحداث الاخيرة على تدهور الاوضاع السياسية في باكستان، ولم تكن المؤسسات المدنية قادرة على ادارة دفة الحكم وقيادة الدولة، الامر الذي فسح المجال للجيش وقادته لبدء الحكم العسكري في باكستان.

المبحث الثالث : الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الباكستانية ونتائجها 1958–1971

بعد فرض الاحكام العرفية في باكستان تصاعدت الازمة السياسية وازداد الخلاف بين الجيش ورئيس الجمهورية بعد أن رفض الجيش اوامر اسكندر ميرزا تنفيذ إجراءاته التعسفية، فانقلب الجيش عليه وادى الى اعلان ايوب خان حاكما عسكريا للبلاد في 24 تشرين الاول 1958 وبذلك دخلت البلاد مرحلة جديدة من تاريخها السياسي تمثلت ببدء الحكم العسكري في البلاد(محمد ومهدي،2019، ص84).

ولاقى تولي ايوب خان منصب رئاسة الجمهورية ترحيبا على الصعيد الداخلي ، فقد رحبت الصحف الباكستانية والشعب والشخصيات البارزة وفي مقدمة التي رحبت بهذا التغيير هي فاطمة جناح (نادر،2022، ص44–45)، التي نشرت بيانا لها في الصحف ذكرت فيه أن خروج اسكندر ميرزا من الساحة السياسية الباكستانية أمرا يبعث على الارتياح بالنسبة إلى الشعب (جريدة الجمهورية، 1958)، اما على الصعيد الدولي فبعد تسنم ايوب خان الحكم استمر تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة الامريكية التي اكدت أن هذه المساعدات؛ لبناء باكستان؛ لتكون حصنا ضد الشيوعية، وأن هذه المساعدات العسكرية لن تستعملها ضد جيرانها (F.R.U.S.,No.120)، إلا أن دول الجوار –ولاسيما أفغانستان– هاجمت بقوة الاتفاقيات العسكرية التي عقدتها الولايات المتحدة الامريكية مع الدول الاسيوية المنظمة الى ميثاق بغداد وهنا المقصود به باكستان اذ صرح رئيس وزراء افغانستان قائلا:" **إنها تزيد من حدة التوتر العالمي ولاسيما في بلاد الشرق الادنى... وأن هذه الاتفاقيات تجعل ميزان القوى مضطربا ،**

وتخلق مجالا جديدا للتوتر، من دون ايجاد حل للمشكلات المعلقة "، وأن سباق التسلح الذي شهدته دول المنطقة يعرض السلام العالمي للخطر على حد تعبيره (البلاد، 1958).

وتسنم ايوب خان السلطة، واعلن عن تشكيل حكومة ضمت ثلاثة جنرالات، وعدد من المدنيين، وذلك دليل على أن الحكومة الجديدة عسكرية، كانت مهمتها الاولى هو محاولة اعادة الامور الى نصابها الاول، فصدر في تشرين الثاني 1958، قرار بسحب القطاعات العسكرية، والعودة الى ثكناتها، ولكن الاحكام العرفية بقيت مفروضة (محمد ومهدي، 2019، ص85).

وصرح ايوب خان الى الصحف الاجنبية بأنه يحبذ نظام رئاسي قوي لباكستان بدلا عن النظام البرلماني القديم الذي كان يجزئ السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وأوضح بأنه سيتم وضع دستور لباكستان (صافي، 2015، ص133)، وبذلك ادى الانقلاب العسكري الذي حدث في عام 1958، فضلا عن الشد والجذب المستمر بين المدنيين والعسكريين على حكم البلاد، الى عرقلة عملية التحول الديمقراطي في باكستان (مرسي، 2017، ص4).

وبدأ ايوب خان يهتم بالمؤسسة العسكرية وعمل على اعادة بناء وحدات الجيش؛ للمحافظة على الاوضاع العامة الداخلية وأجرى عدة تنظيمات على الاسطول البحري الباكستاني (محمد ومهدي، 2019، ص86)، وعمل ايضا بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ببناء منصات اطلاق للصواريخ وقواعد للأسلحة الذرية الامر الذي اثار حفيظة دول الجوار لباكستان (اليقظة، 1959), وعملت الادارة الامريكية على التقرب اكثر من باكستان، وعقدت معها اتفاقية الامن المتبادل في 5 أذار 1959(محمد ومهدي، 2019، ص86), وكان لتلك الاتفاقية دور في تقديم المساعدات العسكرية لباكستان، وتوثيق العلاقات بينهما، واهتم ايوب خان بالجيش وتسليحه، فطلب من الادارة الامريكية تجهيزها بالأسلحة، ولاسيما سلاح الجو، فتم تزويد باكستان بطائرات مقاتلة من نوع (**FI04**) بحجة أن باكستان مهددة من دول الجوار والاتحاد السوفيتي ايضا.

وقد جند ايوب خان (1500) جندي في اذار 1959، للتدريب لمدة ستة اشهر على الاسلحة الجديدة(F.R.U.S.,No.120)، إلا أن الانضمام الى الجيش الباكستاني ومؤسسته لم تكن متاحة للجميع ولم تكن عملية القبول تتم بصورة عادلة فعلى الرغم من أن البنغاليين كانوا من اكبر الفئات العرقية، إلا أن عملية قبولهم في صفوف القوات المسلحة كان مقتصرا على الوحدتين اللتين تشكلت منهما كتيبة شرق البنغال، وقد خضعوا لإجراءات عنصرية ضدهم (كورودنير، 2001، ص20).

اما سياسة ايوب خان على الصعيد الداخلي، فقد تسنم منصب رئيس الوزراء، ومنح المدنيين ايضا مناصب سياسية، ومن ضمنهم ذا الفقار علي بوتو(غياض، 2011) ؛ لأنه

ادرك منذ تسنمه السلطة بأنه لا يمكن الاستمرار في ظل النفوذ العسكري لمدة طويلة (الخزرجي، 2005، ص128)، إلا أنه قام باستبعاد العديد من السياسيين، واعلن أن الديمقراطية البرلمانية غير مرحب العمل بها في الوقت الراهن ، وأنه لأجل انشاء حكومة نزيهة تقوم على دستور جديد، وتتكون من مجالس ريفية وحضرية منتخبة، وقد أنشا ايوب خان أيضا لجنة دستورية لتقديم المشورة بشأن شكل الحكومة الاكثر ملاءمة للأوضاع السياسية للبلاد، وادخال الاصلاحات الخاصة بالحكم، وتنظيم مرافق الحياة العامة جميعا في باكستان من الناحية الاقتصادية والصناعية والعسكرية والسياسية (الخزرجي، 2005، ص128).

إن سبب ابعاد الديمقراطية من وجهة نظر ايوب خان، أنه كان يرى أن الديمقراطية المطبقة في بريطانيا لا يمكن أن تطبق في باكستان، ولا تصلح لبلد غالب ابنائه لا يجيدون القراءة والكتابة، ورجال السياسة منهمكون بمصالحهم السياسية، فضلا عن أن الاحزاب السياسية قد تم حظر عملها منذ اعلان الاحكام العرفية (الخزرجي، 2005، ص129), وقد صرح ايوب خان بهذا الصدد قائلا :" **اعلن بكلمات أكيدة بأن هدفنا النهائي هو استعادة الديمقراطية ولكن من النوع الذي يفهمه الناس وعندما يتحقق ذلك فالإحداث وحدها سوف يمكنها أن تخبر** "(الخزرجي، 2005، ص130)، إن مسألة الديمقراطية البرلمانية وتطبيقها في بلدان العالم الثالث ومنها باكستان لا يمكن مقارنتها مع ما هو موجود في البلدان الاوربية ومنها بريطانيا وبالأخص عقود الخمسينات والستينات من القرن الماضي (هادي،1989، ص199–200)، لذا فإن ايوب خان كان يريد أن يطبق نوعا من الديمقراطية يكون قابلا للتوجيه والرقابة مع تحفظات واحتياطيات تضمن حسن تطبيقها(خان، 1968، ص294)، وكان يرى أن مفتاح الحكومة الديمقراطية يتمثل في مدى تأثير المؤسسات التي تمثل وتضم كل جموع الناس، ومن هذا المنطلق نرى أن ايوب خان جاء بديمقراطيته الجديدة بعد أن عقد مجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات مع حكام الأقاليم، وقام بإنشاء المجلس الديمقراطي للقرية من جمع عشر وحدات انتخابية تسمى بـ(المجالس الاتحادية)، ويضم كل مجلس عشرة اعضاء منتخبين يضاف اليهم خمسة معينين، وتكون مسؤولية هذه المجالس العناية بالبلديات والهيئات القضائية والشرطة والتنمية، اما المدن فقد تم تشكيل مجالس لها سميت بـ(مجالس المدن)، وكانت طريقة تشكيلها مماثلة لطريقة تشكيل المجالس القروية (الخزرجي، 2005، ص131).

وجرت اول انتخابات ديمقراطية في اواخر كانون الاول 1959، وكانون الثاني 1960، للمجالس القروية ومجالس المدن, وبموجب ذلك تم انتخاب (80,000) ممثل من انحاء البلاد جميعا وكان(15%) فقط من هؤلاء المنتخبين من خريجي الجامعات (علاوي،2012، ص108)، واعتقد ايوب خان أنه يجب أن يحصل على تفويض من الشعب؛ لإضفاء الشرعية على حكمه، ولكي يظهر بمظهر الحاكم الذي تم انتخابه من الشعب، ولاسيما بعد أن تم انتخاب المجالس الاتحادية واللجان الاتحادية، لذا انتهز الفرصة للحصول على الثقة بتصويت يجريه اعضاء الديمقراطية الاساسية الـ (80) ألفا الذين تم انتخابهم بحسب النظام الجديد، وجرى الاقتراع على الثقة برئيس الجمهورية ايوب خان وكانت نتائج التصويت كما اعلنتها لجنة الانتخابات في 15شباط 1960 بنسبة (95. 6%) لصالح انتخاب ايوب خان رئيسا للبلاد من مجموع الاصوات التي ادلى بها اعضاء الديمقراطية الأساسية، وحصل على مدة رئاسية مدتها خمس سنوات، وبذلك خول لوضع دستور للبلاد، وجاء في مقدمة القانون الرئيس للانتخابات والدستور لسنه 1960 (الخزرجي، 2005، ص133) ، وأن الدستور يجب أن يتم وضعه من رئيس الجمهورية بعد أن يضمن موافقة الشعب، وقد ادى اليمين الدستوري بصفته اول رئيس جمهورية منتخب من قبل باكستان في 17 شباط 1960 (خان، 1968، ص327). وعلى ذلك الاساس نجد أن ايوب خان، حاول بتلك الاجراءات تطبيق ديمقراطية جديدة، رأى أنها الحل المناسب لباكستان؛ ولكي يكسب الاطراف جميعا ايضا .

وشكل ايوب خان لجنة دستورية لكتابة الدستور برئاسة القاضي شهاب الدين، الذي كان يشغل منصب رئيس المحكمة العليا، فضلا عن عشرة اعضاء(الخزرجي، 2005، ص133–134)، إلا أن دستور عام 1962، رسخ دكتاتورية الفرد في السلطة متمثلة بأيوب خان (الخزرجي، 2005، ص140).

وبعد أن حلت الاحزاب السياسية جميعا ، والتي تم وقف العمل بها بعد انقلاب 1958، إلا أنه بعد اصدار الدستور تم اعادة انتخاب الجمعية الوطنية مجددا على وفق الدستور الجديد الذي منح الاحزاب الحرية لممارسة نشاطها، وبما أن ايوب خان كان شديد الاعتداد بنفسه وبأحكامه وقراراته الامر الذي اثار معارضيه والذين بدأوا بانتقاد سياسته، الامر الذي جعل انصاره يستغلون ذلك لصالحه بإعادة انتخابه، فقرر في الاول من اب 1964 اعادة ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية، وطلب من المعارضة اختيار مرشح يخوض الانتخابات ضده (نادر، 2022، ص48)، وبدأ المعارضون يبحثون عن مرشح ضد ايوب خان فتم

اختيار فاطمة جناح للترشيح للانتخابات (علاوي،2012، ص110)، وكان لترشيحها خصوصية كبيرة لدى الجماهير؛ لكونها شقيقة محمد علي جناح(ياسين، 2011)، وكان من يقود الحملة الانتخابية لأيوب خان هو يحيى خان(نادر، 2022، ص49)، وذلك دليل على أن الجيش والمؤسسة العسكرية هي التي تتحكم في الامور السياسية في باكستان.

وبما أن القانون الباكستاني لا يسمح بترشيح ذوي المناصب العسكرية لمنصب رئيس الجمهورية، فقد تخلى ايوب خان عن منصبه العسكري رئيسا لهيئة الاركان (المنار، 1965), اما على الصعيد العسكري فإن الحرب الهندية الباكستانية عام 1965(شوقي،2016، ص47–49) كانت الحد الذي دعا باكستان الى قبول الوساطة السوفيتية وتوقيع اتفاقية طشقند (نادر، 2022، ص55–56)، بعد أن فشلت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في حل الازمة (الجمهورية، 1965).

الخاتمة:

سعت المؤسسة العسكرية في باكستان، ومنذ استقلال الدولة في عام 1947، الى تأكيد دورها الفاعل والمهم في توجيه سياسة الدولة، وتبين ذلك بوضوح في عام 1958، اذ شهدت الباكستان وقوع اول انقلاب عسكري فيها، والذي اكد دور العسكر في الحياة السياسية، فقد هيمنت المؤسسة العسكرية على البيروقراطية المدنية في الدولة.

وفي البحث، الذي حاول تقييم طبيعة الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في باكستان، إذ تم التوصل الى العديد من الاستنتاجات المهمة، وهي:

1. تعد المؤسسة العسكرية من اهم واقوى مؤسسات الدولة الباكستانية، والتي تزامن نشوؤها مع استقلال باكستان في عام 1947.
2. فرضت ظروف القلق والتهديد الوجودي لباكستان، فضلا عن مشاكل الحدود، على المؤسسة العسكرية اعباء اضافية، واصبحت المسؤولة عن وحدة وكيان الدولة، وأنها الحارس الامين لباكستان، مما وفر للعسكر الذريعة، واتاح لهم الفرصة للهيمنة على مؤسسات الدولة الاخرى.
3. إن ظروف الاضطراب السياسي، والصراع الحزبي، الذي شهدته الباكستان في اعقاب استقلالها، فضلا عن عدم نضوج التجربة الديمقراطية فيها، دعت المؤسسة العسكرية لمحاولة ضبط ايقاع الدولة، لذا قام العسكر بالسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد عام 1958.
4. نجحت المؤسسة العسكرية الباكستانية في الحفاظ على الدولة من التفكك والانهيار، في ظل وجود تناحر حزبي، ونخب سياسية منقسمة، فضلا عن التهديدات الخارجية.
5. على الرغم من كفاءة وقدرة المؤسسة العسكرية الباكستانية، وامتلاكها لتقاليد عريقة في الضبط والادارة، وهي بذلك تعد من اقدر مؤسسات الدولة القادرة على حكم البلاد، إلا أن اسلوب المؤسسة العسكرية، القائم على الاوامر وتنفيذها وطاعتها من دون نقاش، دعاها الى تقييد الحريات العامة، ومنع النشاط الحزبي، ومواجهة قوى المعارضة السياسية بالشدة والحزم، مما اعاق تقدم وتطور الديمقراطية في البلاد، وكرس الدكتاتورية العسكرية كنظام للحكم.
6. ارتبط حكم المؤسسة العسكرية في باكستان بعدم الاستقرار السياسي، والذي اصبح صفة ملازمة لحقب حكم العسكر في باكستان، وعلى الرغم من أن الهدف المعلن للمؤسسة

العسكرية هو تحقيق الاستقرار السياسي وحماية البلاد، إلا أن العسكر فشلوا في تحقيق ذلك.

قائمة المصادر و المراجع:

References :

اولا. الوثائق غير المنشورة :

ا. الوثائق العراقية:

1. د. ك. و. ، ملفات البلاط الملكي، 1954، رقم الملف 311/4943، تقرير عن التعاون التركي . الباكستاني، السفارة العراقية في انقرة، رقم الوثيقة 46.
2. د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، 1954، رقم الملف 311/4970، تقرير السفارة العراقية في طهران، رقم الوثيقة 36.
3. د. ك. و.، 1958، اعلان حالة الطوارئ وايقاف الحياة الدستورية في باكستان، تقرير السفارة العراقية في كراجي، رقم الوثيقة س2/ 2/ 1518.

ب. الوثائق الاجنبية :

1. F.R.U.S.,1952,Vol.XI,No.863.
2. F.R.U.S.,1954,Vol.XI,No.116.
3. F.R.U.S.,1958,Vol.XV,No.120.
4. F.R.U.S.,1959,Vol.XV,No.154.

ثانيا. الاطاريح والرسائل الجامعية.

ا. العربية :

1. الخزرجي، فاروق حسان محمود، 2005، التطورات السياسية الداخلية في باكستان 1947 – 1971، (اطروحة دكتوراه)، جامعة بغداد، العراق.
2. شوقي، حسام احمد،2016، العلاقات الهندية – السوفيتية 1964 – 1971، (رسالة ماجستير)، جامعة البصرة، العراق.
3. صافي، علاء عباس نعمة طعمة، 2015، محمد ايوب خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان حتى عام 1974، (اطروحة دكتوراه)، جامعة القادسية، العراق.
4. علي، محروس احمد حسن، 1994، المؤسسة العسكرية ومظاهر عدم الاستقرار السياسي في السودان، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، مصر.
5. غياض، رحيم جودي، 2011، ذو الفقار علي بوتو ودوره السياسي في الباكستان حتى عام 1979، (رسالة ماجستير)، جامعة القادسية، العراق.

6. نادر، حنان محمود عبد الرحيم، 2016، يحيى خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان حتى عام 1971، (رسالة ماجستير)، العراق.
7. ياسين، سبلة طلال، 2011، محمد علي جناح ودوره السياسي في تأسيس دولة باكستان 1904 – 1948، (اطروحة دكتوراه)، العراق.

ب . الاجنبية :

1. Riley, Marguerite Maude, 1978, Army Rule in Pakistan : A Case Study of a Military Regime, (master of Arts), University of Massachusetts, U.S.A.

ثالثا. الكتب العربية والمعربة :

1. جوهر، حسن محمد وابو الليل، محمد مرسي، 1965، باكستان، مصر، دار المعارف.
2. الحديثي، هاني الياس، 1998، سياسة باكستان الاقليمية 1971 – 1994، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
3. حسن، هند علي، 2015، العلاقات الباكستانية – الافغانية 1947 – 1979 دراسة في العلاقات السياسية، بغداد، مؤسسة ثائر العصامي.
4. خان، محمد ايوب، 1968، اصدقاء لا سادة، بيروت.
5. عضيبه، علي صالح، 2006، العلاقات الامريكية – الباكستانية في المجالات السياسية والاستراتيجية 1947 – 1971، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية.
6. علاوي، ستار جبار، 2012، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع.
7. فروخ، عمر، 1951، باكستان دولة ستعيش، بيروت.
8. كوردونير، ايزابيل، 2001، النظام العسكري والسياسي في باكستان، ترجمة: عبدالله جمعة الحاج، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
9. محمد، نعيم جاسم ومهدي، سحر عبد السلام، 2019، دراسات في تاريخ باكستان السياسي المعاصر في القرن العشرين، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر.
10. مرسي، اسراء محمود السيد، 2017، دور العسكر في النظام السياسي الباكستاني بين 2001 و2008، لبنان، مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط.
11. منشورات سفارة الهند في القاهرة، 1957، مختارات من خطب رئيس الوزراء جواهر لال نهرو، القاهرة، مطابع دار الهلال.
12. مصطفى، ممدوح محمود، 1995، الصراع الامريكي السوفيتي في الشرق الاوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي.
13. نادر، حنان محمود، 2022، محمد يحيى خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان 1965 – 1971، النجف الاشرف، قراطيس للطباعة والنشر.
14. هادي، رياض عزيز، 1989، المشكلات السياسية في العالم الثالث، ط2، الموصل، مطابع التعليم العالي.

رابعا. الكتب الباكستانية :

1. بتيالوئ، سبط جمال، 2013، كرسي كي سركزت باكستان كي انيف مين 14 اكست 1947 سي، تي يونيه سكاني.
2. جوهر، حفيظ، 1985، باكستان كي حكمران، اردو بازار لابور.

خامسا. الكتب الانكليزية:

1. Salem, Ahmad, 1997, Iskander Mirza, Rise and Fall a President, Pakistan, Gora Publisher.
2. Swami, Praveen, 2007, India, Pakistan and the secret kind, The cavern war in Kashmir, London.

سادسا. الصحف :

1. جريدة البلاد، 1958، العدد / 5369.
2. جريدة الجمهورية، 1958، العدد / 89.
3. جريدة الجمهورية، 1965، العدد / 10.
4. جريدة المنار، 1965، العدد / 3921.
5. جريدة اليقظة، 1959، العدد / 3072.

سابعا. الموسوعات:

1. The New Encyclopedia Britannica, London, 1978, Vol. 7,pp. 883-884.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

Firstly. Unpublished documents:

A. Iraqi documents:

1 .D. K. And the. , Royal Court Files, 1954, File No. 4943/311, Report on Turkish-Pakistani Cooperation, Iraqi Embassy in Ankara, Document No. 46.

2 .D. K. F., Royal Court Files, 1954, File No. 4970/311, Report of the Iraqi Embassy in Tehran, Document No. 36.

3 .D. K. W., 1958, Declaring a State of Emergency and Cessation of Constitutional Life in Pakistan, Report of the Iraqi Embassy in Karaji, Document No. S2/2/1518.

B. Foreign documents:

1. F.R.U.S.,1952,Vol.XI,No.863.

2. F.R.U.S.,1954,Vol.XI,No.116.

3. F.R.U.S.,1958,Vol.XV,No.120.

4. F.R.U.S.,1959,Vol.XV,No.154.

secondly. Theses and dissertations.

A. Arabic:

1 .Al-Khazraji, Farouk Hassan Mahmoud, 2005, Internal Political Developments in Pakistan 1947-1971, (PhD thesis), University of Baghdad, Iraq.

2 .Shawqi, Hossam Ahmed, 2016, Indian-Soviet relations 1964-1971, (Master's thesis), University of Basra, Iraq.

3 .Safi, Alaa Abbas Nima Tohme, 2015, Muhammad Ayoub Khan and his military and political role in Pakistan until 1974, (PhD thesis), Al-Qadisiyah University, Iraq.

4 .Ali, Mahrous Ahmed Hassan, 1994, The Military Institution and Manifestations of Political Instability in Sudan, (Master's Thesis), Cairo University, Egypt.

5 .Ghayyad, Rahim Jodi, 2011, Zulfikar Ali Bhutto and his political role in Pakistan until 1979, (Master's thesis), Al-Qadisiyah University, Iraq.

6 .Nader, Hanan Mahmoud Abdel Rahim, 2016, Yahya Khan and his military and political role in Pakistan until 1971, (Master's thesis), Iraq.

7 .Yassin, Sabla Talal, 2011, Muhammad Ali Jinnah and his political role in establishing the state of Pakistan 1904-1948, (PhD thesis), Iraq.

B . Foreign:

1-Riley, Marguerite Maude, 1978, Army Rule in Pakistan : A Case Study of a Military Regime, (master of Arts), University of Massachusetts, U.S.A.

Third. Arabic and Arabized books:

1 .Jawhar, Hassan Muhammad and Abu Al-Layl, Muhammad Morsi, 1965, Pakistan, Egypt, Dar Al-Maaref.

2 .Al-Hadithi, Hani Elias, 1998, Pakistan's Regional Policy 1971-1994, Beirut, Center for Arab Unity Studies.

3 .Hassan, Hind Ali, 2015, Pakistani-Afghan relations 1947-1979, a study in political relations, Baghdad, Thaer Al-Asami Foundation.

4 .Khan, Muhammad Ayoub, 1968, Friends Not Gentlemen, Beirut.

5 .Adiba, Ali Saleh, 2006, American-Pakistani relations in the political and strategic fields 1947-1971, Cairo, Ain for Humanitarian and Social Studies and Research.

6 .Allawi, Sattar Jabbar, 2012, Pakistan, a study in the emergence of the state and the development of the democratic experience, Amman, Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution.

7 .Farroukh, Omar, 1951, Pakistan is a State that Will Survive, Beirut.

8 .Cordonnier, Isabelle, 2001, The Military and Political System in Pakistan, Translated by: Abdullah Juma Al-Hajj, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research.

9 .Muhammad, Naeem Jassim and Mahdi, Sahar Abdel Salam, 2019, Studies in the Contemporary Political History of Pakistan in the Twentieth Century, Baghdad, Adnan House and Library for Printing and Publishing.

10 .Morsi, Israa Mahmoud Al-Sayyid, 2017, The role of the military in the Pakistani political system between 2001 and 2008, Lebanon, Beirut Center for Middle East Studies.

11 .Publications of the Embassy of India in Cairo, 1957, Selections from Speeches by Prime Minister Jawaharlal Nehru, Cairo, Dar Al-Hilal Press.

12 .Mustafa, Mamdouh Mahmoud, 1995, The American-Soviet Conflict in the Middle East, Cairo, Madbouly Library.

13 .Nader, Hanan Mahmoud, 2022, Muhammad Yahya Khan and his military and political role in Pakistan 1965-1971, Al-Najaf Al-Ashraf, Qaratis Printing and Publishing.

14. Hadi, Riyad Aziz, 1989, Political Problems in the Third World, 2nd edition, Mosul, Higher Education Press.

Fourthly. Pakistani books:

1.Batialoy, Sabat Jamal, 2013, Kersi Ki Sarkzat Pakistan Ki Enif Man 14 Aksut 1947 C, Ti Yunya Skani.

2. Johar, Hafeez, 1985, Rulers of Pakistan, Urdu Bazar Labor.

Fifth. English books:

1.Salem, Ahmad, 1997, Iskander Mirza, Rise and Fall a President, Pakistan, Gora Publisher.

2.Swami, Praveen, 2007, India, Pakistan and the secret kind, The cavern war in Kashmir, London.

Sixthly. Newspapers:

1 .Al-Bilad Newspaper, 1958, Issue No. 5369.

2 .Al-Jumhuriya newspaper, 1958, issue / 89.

3 .Al-Jumhuriya Newspaper, 1965, Issue 10.

4 .Al-Manar Newspaper, 1965, Issue No. 3921.

5. Al-Yaqaa newspaper, 1959, issue/3072.

Seventh. Encyclopedias:

1.The New Encyclopedia Britannica, London, 1978, Vol. 7,pp. 883-884.